رويترز: واشنطن ضغطت على العراق وفنزويلا لدراسة مغادرة منظمة أوبك



كشفت عشرة مصادر مطلعة أن إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب شجعت العراق وفنزويلا، في وقت سابق من عام 2026، على دراسة إمكانية الانسحاب من منظمة البلدان المصدرة للبترول "أوبك"، في تحرك أميركي غير معلن سابقاً استهدف اثنين من الأعضاء الخمسة المؤسسين للمنظمة، وسط مساعٍ لزيادة إنتاج النفط والاستثمارات في البلدين بعيداً عن القيود التي تفرضها سياسات أوبك على مستويات الإنتاج.

وبحسب تقرير نشرته وكالة رويترز وترجمته وكالة المطلع، فإن التحرك الأميركي تجاه العراق وفنزويلا جاء في إطار توجه أوسع لإدارة ترامب نحو تعزيز إنتاج النفط والاستثمارات في البلدين، إذ رأت واشنطن أن استمرار التزامهما بقيود أوبك قد يحد من خطط زيادة الإنتاج، في وقت يواصل فيه الرئيس الأميركي انتقاده للمنظمة وسياساتها المتعلقة بإدارة المعروض النفطي في الأسواق العالمية.

وأفادت المصادر بأن الضغوط الأميركية لم تقتصر على تشجيع البلدين على بحث فكرة الانسحاب من أوبك، بل اتخذت في الحالة الفنزويلية مساراً أكثر مباشرة، بعدما منعت إدارة ترامب فنزويلا من سداد رسوم عضويتها السنوية للمنظمة، في خطوة قالت المصادر إنها جاءت ضمن تحركات أميركية لم يُعلن عنها سابقاً.

وتعد رسوم العضوية السنوية لأوبك مبلغاً محدوداً مقارنة بعائدات النفط للدول الأعضاء، إلا أن سدادها

يحمل أهمية رمزية باعتباره مؤشراً على استمرار العضوية في المنظمة التي تأسست في بغداد عام 1960 بمشاركة العراق وإيران والسعودية والكويت وفنزويلا.

ووفق التقرير، تبلغ الرسوم السنوية نحو 2.8 مليون يورو لكل دولة عضو، وتخصص لتغطية نفقات الأمانة العامة للمنظمة في فيينا، بما في ذلك الرواتب والبحوث والسفر.

وفي الحالة الفنزويلية، ارتبط الضغط الأميركي أيضاً بالسيطرة التي باتت واشنطن تمتلكها على أموال الدولة الفنزويلية، ما منح الإدارة الأميركية نفوذاً واسعاً في تحديد أوجه استخدام تلك الأموال.

وأشارت المصادر إلى أن واشنطن بررت منع سداد رسوم أوبك بالحاجة إلى توجيه الأموال نحو ما اعتبرته "أموراً أكثر أهمية"، فيما لم تتمكن رويترز من تحديد التوقيت الدقيق الذي رفضت فيه الولايات المتحدة طلب سداد الرسوم.

وفي المقابل، لم تتجه الضغوط الأميركية تجاه فنزويلا إلى نهايتها، بعدما تدخل ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان خلال الصيف الماضي لإقناع إدارة ترامب بعدم المضي قدماً في الضغط على كاراكاس للانسحاب من أوبك، بحسب مصدرين مطلعين تحدثا إلى رويترز.

وتكتسب الخطوة السعودية أهمية خاصة في ظل موقع الرياض داخل أوبك، إذ تعد السعودية أكبر منتج في المنظمة وصاحبة نفوذ رئيسي في قراراتها.

ووفق المصادر، نجح تدخل الأمير محمد بن سلمان في دفع الإدارة الأميركية إلى عدم مواصلة الضغط على فنزويلا في هذا الاتجاه، فيما كان ترامب قد قال في أغسطس الماضي إن قرار مغادرة أوبك يعود إلى فنزويلا نفسها.

أما العراق، فقد شهد مساراً مشابهاً، إذ أفاد مصدران مطلعان بأن رئيس الوزراء العراقي علي فالح الزيدي طرح خلال اجتماع حكومي عُقد الصيف الماضي احتمال انسحاب العراق من منظمة أوبك، وذلك بعد مناقشات مع مسؤولين أميركيين شجعوا بغداد على دراسة هذه الخطوة.

وبحسب المصدرين، لم يلق المقترح قبولاً داخل وزارة النفط العراقية، التي عارضت فكرة الانسحاب وتمكنت من إقناع الزيدي بالإبقاء على عضوية العراق في المنظمة، مع طرح بديل يقوم على السعي للحصول على حصة إنتاج نفطي أعلى داخل أوبك، بما يسمح لبغداد بزيادة إنتاجها النفطي دون التخلي عن عضويتها.

ويأتي هذا الطرح في ظل خلافات مستمرة بشأن حصص الإنتاج التي تحددها أوبك وأوبك+ للدول الأعضاء، إذ تسعى بغداد منذ سنوات إلى الحصول على حصة أعلى، مستندة إلى استثماراتها في تطوير الطاقة الإنتاجية وقدرتها على زيادة صادراتها النفطية. وكانت العراق قد أبدت في الأيام الأخيرة اعتراضاً على تقديرات أولية لقدرتها الإنتاجية، ما يعكس استمرار الخلاف بشأن الحصص ومستويات الإنتاج.

وتشير المعلومات التي أوردتها رويترز إلى أن التحرك الأميركي تجاه العراق جاء في وقت كانت فيه شركات نفط أميركية كبرى، بينها إكسون موبيل وشيفرون، تخطط لاستثمارات جديدة في العراق، وهو ما جعل

مسألة زيادة الإنتاج والاستثمار في قطاع الطاقة جزءاً من المحادثات الأميركية مع بغداد.

ورغم أن وزارة النفط العراقية نجحت في إبقاء البلاد داخل أوبك، فإن فكرة الانسحاب لم تختف تماماً من النقاش الداخلي، إذ أفادت المصادر بأن بعض مكونات الائتلاف الحاكم في العراق تؤيد فكرة مغادرة أوبك وأوبك+، وترى أن المنظمة والتحالف المرتبط بها يخضعان لنفوذ كبير من السعودية وروسيا.

وفي الوقت ذاته، لم تظهر مؤشرات على أن واشنطن سعت إلى منع بغداد من دفع رسوم عضويتها في أوبك، على خلاف ما حدث مع فنزويلا. ويرتبط ذلك أيضاً بالوضع المالي للعراق، إذ تمر عائدات النفط العراقية منذ عام 2003 عبر حساب لدى بنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي في نيويورك، وهو ترتيب يعود إلى مرحلة ما بعد الغزو الأميركي للعراق وما زال قائماً حتى الآن.

وتكشف هذه التحركات عن جانب آخر من التنافس الأميركي مع أوبك، في ظل تحول الولايات المتحدة خلال السنوات الماضية إلى أكبر منتج للنفط في العالم، الأمر الذي جعلها منافساً رئيسياً للدول الأعضاء في المنظمة على حصة سوق النفط العالمية، بعدما كانت تاريخياً من كبار المستهلكين للنفط المنتج من دول أوبك.

وكان ترامب قد انتقد أوبك مراراً خلال مسيرته السياسية والتجارية، متهماً المنظمة بالتسبب في ارتفاع أسعار النفط من خلال التحكم في الإنتاج. ومع وصول إدارته إلى مرحلة جديدة من التركيز على زيادة الإنتاج والاستثمارات النفطية، بدا أن واشنطن تسعى إلى تقليص القيود التي يمكن أن تفرضها سياسات أوبك على الدول المنتجة التي ترغب في توسيع إنتاجها.

ويأتي التحرك الأميركي في وقت تواجه فيه أوبك ضغوطاً متزايدة من داخل المنظمة وخارجها، بعدما فقدت المنظمة عدداً من أعضائها خلال السنوات الماضية، في حين أعلنت الإمارات العربية المتحدة هذا العام مغادرتها أوبك وأوبك+ بهدف زيادة إنتاجها، بينما غادرت أنغولا المنظمة في عام 2024، والإكوادور في 2020، وقطر في 2019. ولا تشير المعلومات المتاحة إلى أن الولايات المتحدة لعبت دوراً في تلك القرارات.

وبحسب رويترز، فإن هذه التطورات تضيف ضغوطاً جديدة على منظمة تأسست في بغداد قبل أكثر من ستة عقود، وبدأت بخمسة أعضاء مؤسسين هم العراق وإيران والسعودية والكويت وفنزويلا، قبل أن تتوسع عضويتها وتطور المنظمة لاحقاً تحالف أوبك+ الذي يضم منتجين من خارج المنظمة، من بينهم روسيا، بهدف تنسيق مستويات إنتاج النفط.

وفي الوقت الذي تحاول فيه واشنطن دفع المزيد من الإنتاج والاستثمارات في العراق وفنزويلا، تبدو بغداد حريصة على تحقيق مكاسب أكبر من عضويتها في أوبك بدلاً من التخلي عنها، وهو ما يفسر طرح وزارة النفط العراقية خيار رفع حصة البلاد داخل المنظمة كبديل عن الانسحاب.

وتشير المعطيات التي نقلتها رويترز إلى أن الخلاف لا يتعلق فقط بمسألة العضوية، وإنما يرتبط بصورة أوسع بمستقبل إنتاج النفط في العراق وفنزويلا، وقدرة البلدين على زيادة إنتاجهما واستثماراتهما،

ومدى توافق هذه الزيادة مع نظام الحصص الذي تفرضه أوبك وأوبك+.

وبذلك، فإن الضغوط الأميركية التي بقيت بعيداً عن الإعلان الرسمي لفترة طويلة كشفت عن محاولة من إدارة ترامب لإعادة رسم العلاقة بين واشنطن والدول المنتجة للنفط، عبر الدفع باتجاه زيادة الإنتاج والاستثمار، في مقابل تقليص تأثير القيود التي تفرضها أوبك على أعضائها، فيما اختار العراق حتى الآن البقاء داخل المنظمة والسعي من داخلها للحصول على حصة إنتاجية أكبر.